مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

المعايير الأمريكية المزدوجة تخذل فلسطين

المصدر: مجلة "فورين بوليسي" والكاتب: آلان ج. ويند

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

المعايير الأمريكية المزدوجة تخذل فلسطين

قسم الابحاث والترجمة

المصدر: مجلة "فورين يوليسي" الأمريكية[1]

الكاتب: آلان ج. ويند

تاريخ النشر: 5 تشرين الأول 2024

عندما يستفيد الدبلوماسيون الأمريكيون من وجهات نظر متنوعة من القادة وضباط الخدمة الخارجية، ومن المواطنين في القطاع الخاص، تكون الدبلوماسية الأمريكية في أفضل حالاتها. على أن ذلك يجب أن يشمل أيضاً جهوداً للتفاعل بحرية وصراحة مع الخصوم وحتى أولئك الذين قد يتمنون سوءاً للولايات المتحدة.

منذ وقت طويل، وما قبل أحداث الـ7 من تشرين الأول في العام الماضي، تُشكّل القضية الفلسطينية النموذج الأنصع في سجلات الدبلوماسية الأميركية البعيدة كلياً عن تحقيق مبادىء المُثل العليا في أماكن مثل قطاع غزة والضفة الغربية.

ونادراً ما انخرطت واشنطن في الانفتاح والصدق مع الفلسطنيين، على الرغم من الوعود بأنّ واشنطن ستكون مُنصفةً معهم. وكانت اتفاقيات أوسلو لعامي 1993 و1995، تقدّم تصوراً للاستقلال الفلسطيني، والإنسحاب العسكري للإحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطينية. وكانت هناك توقعات بأن تستمر عملية فك الإرتباط لمدة 5 أعوام، ثم تبدأ محادثات الوضع النهائي المؤدية إلى السلام. وكان من المفترض أن تفتح الحكومة الأميركية قنصلية لها في فلسطين من دون قيود أو شروط من أجل "تعزيز السلام". وفي نهاية الأمر لم يتحقق أيٍّ من هذه الأهداف أو بنود الإتفاق المذكور أبداً.

لسوء الحظ، فرضت الحكومة الأميركية قيوداً متزايدة على الدبلوماسيين والعاملين في المجال الإنساني في فلسطين والمنطقة، الأمر الذي أدّى إلى تقويض قدرتهم على أداء وظائفهم بفاعلية. والكثير من الذين يديرون جهود التنمية أو المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً قطاع غزة، لديهم خبرة شخصية مع "سياسات التجاهل" التي تنتهجها الحكومة الأميركية.

صنّفت إدارة بوش حركة حماس منظمة إرهابية أجنبية، بعد فوزها في الانتخابات التي جرت في غزة في عام 2006، ثم أصدرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) توجيهاً سياسياً بالمهمة رقم "21" يحظر تقريباً أيّ مساعدة أو دعم من جانب الولايات المتحدة لحكومة حماس في قطاع غزة، بما في ذلك حظر الاتصال بالمنظمات والقطاعات المدنية والخدمية البحتة في قطاع غزة.

كما قامت وزارة الخارجية الأمريكية ومحامو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتفسير الأمر بحظر الاتصال بأي سلطة حكومية في غزة، بما في ذلك أي وزارة أو مكتب حكومي مدني. جاء هذا التفسير بعد سلسلة من الاجتماعات بين الشركاء في الوكالة وآراء قانونية مشتركة.

وفي أواخر عام 2018، أقرّ الكونغرس الأميركي قانون تايلور فورس، ووقّعه الرئيس دونالد ترامب آنذاك، وهو قانون يمنع أيّ مساعدة من الحكومة الأميركية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ما لم تتوقف عن دفع التعويضات إلى أسر الشهداء الفلسطينيين الذين نفّذوا هجمات منفردة ضد "الجيش" الإسرائيلي. وهكذا، أُلغيت المساعدات التي تقدمها الحكومة الأميركية إلى الضفة الغربية وغزة في آن، وقلّلت من دعمها للمساعدات الإنمائية والإنسانية، وإنهاء التواصل السياسي مع كل مستويات السلطة الفلسطينية.

[1] U.S. Double Standards Are Failing Palestine. https://foreignpolicy.com/2024/10/01/israel-hamas-gaza-ngo-usaid-biden-double-standards-are-failing-palestine/

ومن خلال الحرمان الإسرائيلي للفلسطينيين من الزراعة ذات القاعدة العريضة، أو من تعزيز التجارة وصناديق التنمية الاقتصادية، أدت السياسات الأميركية إلى إفقار المجتمع الفلسطيني الضعيف وتهميش أي صعود سياسي للقوى الفلسطينية الجديدة، والمراهنة على أجندات المتطرفين في كلا الجانبيّن.

لقد عانى الفلسطينيون من الضم المستمر لأراضيهم، بحيث يهدم المستوطنون الإسرائيليون منازلهم، ويعتدون عليهم بصورة دائمة في ظل غياب تام للمساءلة.

إنّ هذه السياسات الأميركية تكلّف غالياً من دماء الفلسطينيين وأرواحهم، وتسمح لقوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين بالإستمرار في ممارسة الفوضى والعنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد كلّفت هذه السياسات الأمريكية ثمناً باهظاً من حيث الدماء والأرواح، من الإسرائيلين والفلسطينين على حد سواء، ومكّنت القوات الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين من الخروج على القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد غذى المزيد من اليأس لسكان غزة العالقين بين حماس وجيش الدفاع الإسرائيلي في ما أصبح أكبر سجن مفتوح في العالم، منذ إغلاق مطار غزة الدولي في عام 2001 بعد نحو عاميّن من تشغيله، وتم قطع الطرق البرية التي تصل غزة بخارجها بالكامل تقريباً، وانخفض عدد سكان غزة الذين يحملون تصاريح عمل تسمح بالعمل في إسرائيل بأكثر من 90 في المائة إلى أقل من 10000 شخص. واقتصر الوصول إلى البحر لصيد الأسماك على المناطق الواقعة على بعد 6 أميال بحرية من الساحل. ولم يسمح إلاّ لعدد قليل من الحالات الطبية المستعصية بالخروج من القطاع لتلقي العلاج المشروط والرعاية في المستشفيات الإسرائيلية.

وتشير الدراسات إلى عدم فاعلية وكفاءة نهج عدم التفاوض، خاصة عندما تم توسيعه من هدف تجنب دفع فدية للإرهابيين ليشمل حجب جميع الأموال عن أي جهة مصنفة كمنظمة إرهابية أجنبية (FTO)[2].

وبصفتي أحد "كبار" مسؤولي الخدمة الخارجية الأميركية، غالباً ما قُيدت هذه السياسات ذات النتائج العكسية فريقي في غزة. واضطررنا إلى إهدار أوقات طويلة في التأكد لمنع أدنى إحتمال لأي اتصال بالسلطات الفعلية، ولم يكن في استطاعتنا التواصل مع أي من الشركاء المحتملين بين منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخدمية الصغيرة.

[2] FTO، أو "المنظمة الإرهابية الأجنبية"، هو مصطلح يُستخدم في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للإشارة إلى الجماعات التي تعتبرها الحكومة الأمريكية متورطة في أنشطة إرهابية. تشمل المعايير لتصنيف أي كيان كمنظمة إرهابية أجنبية أن يكون كيانًا أجنبيًا، وأن يشارك في الإرهاب أو يحتفظ بالقدرة والنية للقيام بذلك، وأن يشكل تهديدًا لأمن المواطنين الأمريكيين أو لمصالح الولايات المتحدة الوطنية.